

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مبادرة أفريقيا 50: تجسيداً للهيمنة الاستعمارية

(مترجم)

الخبر:

في الفترة من 5 إلى 6 آب/أغسطس 2026، استضافت تنزانيا منتدى البنية التحتية لأفريقيا واجتماع المساهمين العام لمبادرة أفريقيا 50. وقد عُقد هذا التجمع العالمي في مركز جوليوس نيريري الدولي للقمّة، وجمع رؤساء دول ومستثمرين من القطاع الخاص ومطوّرين وخبراء في البنية التحتية والتمويل لمناقشة التحول الاقتصادي في أفريقيا.

التعليق:

تهدف مبادرة أفريقيا 50، وهي منصة استثمارية شاملة للبنية التحتية على مستوى القارة الأفريقية، والتي أسسها بنك التنمية الأفريقي والدول الأفريقية عام 2014، إلى تسريع وتيرة مشاريع البنية التحتية وجعلها قابلة للتمويل، فضلاً عن المساعدة في سد فجوة تمويل البنية التحتية في القارة من خلال التمويل العام والخاص من داخل أفريقيا وخارجها.

ومثل غيرها من مبادرات التعاون الإقليمية والقارية والدولية، فإن مبادرة أفريقيا 50، فضلاً عن كونها كياناً استعمارياً، لن تُحقق، مثلها مثل غيرها، أي تقدم يُذكر للتنمية الأفريقية الحقيقية.

على الرغم من مشاركة مبادرة أفريقيا 50 في العديد من مشاريع البنية التحتية، مثل المرحلة الأولى من مشروع الغاز الطبيعي المسال صغير النطاق في تنزانيا تحت إشراف شركة تنمية البترول التنزانية وشركة طاقة العربية، والذي يشمل تطوير شبكة نقل الكهرباء عبر شركة تنزانيا لتوريد الكهرباء، بالإضافة إلى تعاونها مع وزارة الصحة التنزانية لتوسيع قدرة البلاد على دعم الاستثمار في البنية التحتية للرعاية الصحية والمعدات والقدرات التشغيلية طويلة الأجل، إلا أن مبادرة أفريقيا 50 في الواقع، ليست سوى منصة وأداة للمبادرات الاستعمارية والاستغلالية الغربية باسم شركاء التنمية.

فعلى سبيل المثال، قدمت شركة الاستثمار الدولية البريطانية تعهداً بقيمة 20 مليون دولار أمريكي لصندوق تسريع البنية التحتية لمبادرة أفريقيا 50، لتصبح بذلك أحدث شريك محدود في الصندوق، ويصل إجمالي التعهدات إلى حوالي 330 مليون دولار أمريكي. علاوة على ذلك، وقعت شركة الاستثمار الدولية البريطانية مذكرة تفاهم مع مبادرة أفريقيا 50 لتحديد فرص الاستثمار المشترك والتمويل المشترك وتعبئة رأس المال في جميع أنحاء البنية التحتية الأفريقية.

هذا دليل واضح على أنّ منصة أفريقيا 50 ليست سوى يد استعمارية لاستغلال أفريقيا باسم تطوير البنية التحتية.

قبل كل شيء، ووفقاً لبنك التنمية الأفريقي، يُقدّر أن فجوة تمويل البنية التحتية في أفريقيا تصل إلى 108 مليارات دولار سنوياً، على الرغم من الجهود المبذولة على مدى أكثر من عقد.

يُظهر نقص تمويل البنية التحتية في أفريقيا وجود متلازمة التبعية الاستعمارية. وتُقدّر احتياجات القارة من البنية التحتية بأكثر من 170 مليار دولار سنوياً، بينما لم يُخصّص لها سوى 80 مليار دولار سنوياً، بتمويل من الدول الأفريقية، بنسبة 40% فقط. ويأتي باقي التمويل من الدول الاستعمارية ومؤسساتها المالية.

يمكن لأفريقيا حلّ مشكلة البنية التحتية إذا لم يستغل الاستعمار مواردها، التي تُقدّر قيمتها بنحو 29.5 تريليون دولار. حيث تمتلك أفريقيا 40% من الذهب العالمي، و90% من البلاتين والكروم، وأكثر من 50% من الكوبالت والمنغنيز، و65% من الأراضي غير المزروعة الصالحة للزراعة في العالم. كل هذه الموارد وغيرها تُفيد الدول الاستعمارية، بينما تُترك القارة في فقر مدقع لا يُوصف، مع بنية تحتية معدومة أو رديئة!

يفرض بنك التنمية الأفريقي، وهو المؤسسة الأم لمنصة أفريقيا 50 للبنية التحتية، عوائد ربوية مرتفعة على القروض التي يقدمها للدول الأفريقية لتغطية احتياجاتها في مشاريع البنية التحتية، شأنه شأن المؤسسات المالية الرأسمالية الأخرى.

في الواقع، تُخنق أفريقيا ليس فقط من صندوق النقد والبنك الدوليين، بل أيضاً مما يُسمى بقروض البنية التحتية المحلية التي يقدمها بنك التنمية الأفريقي، والتي تُفاقم مشاكل الديون الأفريقية المُرهِقة.

في الإسلام، يُعد تطوير البنية التحتية جانباً مهماً من جوانب رفاهية الرعايا، وتتولى دولة الخلافة القيام به من بيت المال، الذي يمتلك إيرادات كافية، نظراً لما تمتلكه بلاد المسلمين من موارد وثروات هائلة. وبمجرد إقامة الخلافة الراشدة، سيتم طرد جميع الكيانات الرأسمالية الاستعمارية الاستغلالية ومؤسساتها المالية من بلادنا، مع رفض قاطع لجميع المشاريع.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

سعيد بيتوموا

عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا